التي يرأسها الملك المغرب الحسن الثاني، اجتماعاتها لبحث المحاولة الاسرائيلية. اما الاتجاه الثاني فتمثل في عدد من التحركات العربية، للضغط على الفلسطينيين، بهدف تغيير الثوابت التي تمسكت بها منظمة التحرير الفلسطينية حيال مسألة مشاركتها في المؤتمر الدولي للسلام، وتقريب مواقف المنظمة من الموقف الاميركي الداعي الى اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. وكانت عاصمة الاردن مركز هذا النشاط.

الى جانب هذين الحدثين البارزين، عملت م.ت.ف. ضمن الاجواء والاحداث السياسية العربية، وابرزها الصراع الذي شهدته جمهورية اليمن الديمقراطية على السلطة، حيث اقترح رئيس الجمهورية العربية اليمنية، العقيد علي عبدالله صالح، وقفاً لاطلاق النار بين المتقاتلين «يشرف عليه مناضلون فلسطينيون في مناطق التماس ويرفعون اعلاماً بيضاء» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩/١/١٩٨٦). وقد قدمت القيادة الجديدة التي تسلمت السلطة في اليمن الديمقراطي الشكر الى م.ت.ف. «على الجهود التي بذلت لرأب الصدع ومنع التدخل الخارجي في اليمن (**الرأي**، عمان، ٢٥/١/١٩٨٦).

وتردد الحديث، خلال الفترة ذاتها، عن امكانية فتح حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، استجابة لاقتراح سوفياتي يستهدف المصالحة بين مختلف الاتجاهات الفلسطينية» (**السفير**، بيروت، ٢٢/١/١٩٨٦).

وقد تقرر في الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح»، المنعقد في بغداد (١٢/١/١٩٨٦) وقف الرد على الحملات السورية، كبادرة حسن نية (**المصدر نفسه**).

وكانت القيادة الفلسطينية، حددت، في اجتماعات بغداد، نشاطها بالتحرك على خمسة محاور، داخلية وعربية ودولية، «تشمل تدعيم العلاقات مع الاردن... ووقف الحملات الاعلامية التي كانت تتم رداً على الحملات الاعلامية السورية... الافادة من نتائج زيارة رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي، الى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى... العمل، بكل الطرق، على اعادة الوحدة للصف الفلسطيني، خاصة بين فصائل المقاومة... تصاعد العمليات الفدائية داخل الارض المحتلة» (**الشرق الاوسط**، ٢٤/١/١٩٨٦). وكان الحدث الابرز الذي استأثر بالاهتمام، قضية التنسيق مع الاردن.

انقطاع أم قطيعة ؟

اعلن الملك الاردني حسين بشاريخ ١٩/٢/١٩٨٦، في خطاب وجهه الى الشعبين الاردني والفلسطيني، عن وقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وحدد الملك، في خطابه، تصوره لحل القضية الفلسطينية، ومن ثم السبل التي يراها مناسبة لحلها: كما حدد رؤيته لدور منظمة التحرير الفلسطينية، حيث «جاء انشاء المنظمة لا ليعطي القرار كله للفلسطينيين، بل لاشراك المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في المواقف والتحركات العربية ازاء قضية فلسطين بقصد ابقاء القضية حية» (**الرأي**، ٢٠/٢/١٩٨٦). وجزأ الملك حسين القضية الفلسطينية الى قضيتين: تتعلق الاولى باستعادة الاراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧، و«هذا شأن عربي يشارك فيه الفلسطينيون»؛ وتتعلق الثانية بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني و«هذا شأن فلسطيني». حول هذا، قال الملك: «حاولنا مع الشقيقة مصر ان نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا السياسي على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية التي احتلت اراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الامن بشأنها، على تأمين انسحاب اسرائيل من تلك الاراضي، على ان تواصل منظمة التحرير الفلسطينية دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة التي تتجاوز مجرد انسحاب اسرائيل من الارض المحتلة (**المصدر نفسه**).

«ولكن منظمة التحرير رفضت هذا المنطلق، مثلما رفضت القرار ٢٤٢. وجعلت من هذين